

### عقد مقاولة

.....

الموضوع : "أعمال الاترية بمحور الفشن على النيل (قطاع غرب النيل )  
بطول ١٦.١ كم لتنفيذ المسافة من كم ١٢.٩٠٠ الى كم ١٣.٤٠٠ بطول ٠.٥٠٠ كم  
(اتجاه الصعيد الغربي) " بالامانة المباشرة.

رقم العقد: ٢٠٢٣/٢٠٢٢/٨٣

أنه في يوم الاثنين الموافق ٢٥ / ٧ / ٢٠٢٢

حرر هذا العقد بين كلا من :-

### المهيئة العامة للطرق والجسور

ويمثلها السيد اللواء المهندس / حسام الدين مصطفى

- بصفته : رئيس الهيئة العامة للطرق والجسور

ومقرها ١٥١ طريق النصر . بجوار معهد النقل . مدينة نصر .

(ويشار إليه فيما يلى بالطرف الأول)

و " شركة الهدى لأعمال المقاولات العمومية والتوريدات - هدى على ابو الذهب وشريكها"

بصفتها / مدير وشريك

ويمثلها السيد / هدى على ابو الذهب على

بطاقة رقم قومي / ٢٨١٠٨٠٣٠١٠٢٠٤٦

بطاقة ضريبية / ٦١٨-٩٣٧-٥٤٤

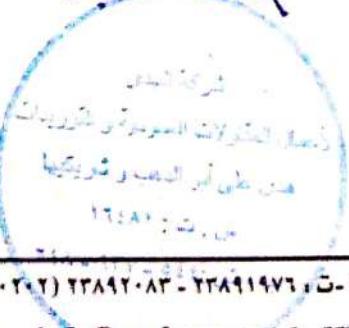
مامورية ضرائب / ببا

سجل تجاري رقم ( ١٦٤٨١ )

ومقرها / بنى سويف مركز سمسطا شارع الجيش بندر سمسطا .

(ويشار إليه فيما يلى بالطرف الثاني)

هدى على ابو الذهب



## التمهيد

بناءً على موافقة السيد الفريق / وزير النقل على إسناد "أعمال الاترية بمحور الفشن على النيل (قطاع غرب النيل) بطول ١٦.١ كم" بالأمر المباشر إلى عدد من الشركات.

ومنها الموافقة على إسناد "أعمال الاترية بمحور الفشن على النيل (قطاع غرب النيل)" بطول ١٦.١ كم لتنفيذ المسافة من كم ١٢.٩٠٠ إلى كم ١٣.٤٠٠ بطول ٠٥٠٠ كم (اتجاه الصعيد الغربي) بالأمر المباشر إلى شركة الهدى لأعمال المقاولات العمومية والتوريدات - هدى على أبو الذهب وشريكها بتكلفة تقديرية ٥٧٠٠ مليون جنيه (فقط وقدره خمسة مليون وسبعمائة ألف جنيه لا غير) على أن تتم المحاسبة استرشاداً بالقائمة الموحدة للمشروع القومى.

حيث قام الطرف الأول بمقاييس الشركة على الأسعار الخاصة ببنود الأعمال الخاصة بالعملية عليه والتي انتهت إجراءاتها إلى تنفيذ تلك الاعمال بمبلغ ٦٩٠٣٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسة مليون وستمائة وتسعمائة ألف وثلاثمائة جنيه لا غير) شاملًا كافة الضرائب والرسوم المقررة بما فيها ضريبة القيمة المضافة .

على أن يتم تنفيذ هذه الأعمال طبقاً لشروط ومواصفات الهيئة والتكلفة الخاتمية للأعمال . ويعتبر محضر المقاومة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد فيما لا يتعارض مع نصوصه وقد أقر الطرفان بأهليةهما وصفتيهما للتعاقد واتفقا على الآتي :-

### البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية وكتاب المواصفات القياسية والعرض المقدم من الطرف الثاني وكافة المكاببات المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة وال العامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتاماً لأحكامه .

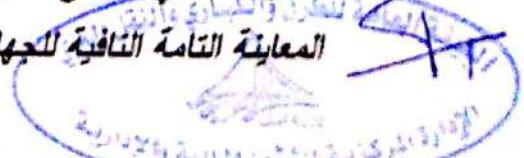
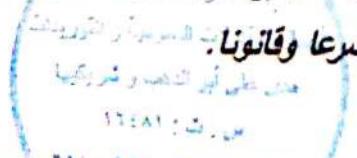
### البند الثاني

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ "أعمال الاترية بمحور الفشن على النيل (قطاع غرب النيل)" بطول ١٦.١ كم لتنفيذ المسافة من كم ١٢.٩٠٠ إلى كم ١٣.٤٠٠ بطول ٠٥٠٠ كم (اتجاه الصعيد الغربي) طبقاً للمواصفات والكميات والأسعار المبينة بالجدول المرفق والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد وبقيمة إجمالية مقدارها بمبلغ ٦٩٠٣٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسة مليون وستمائة وتسعمائة ألف وثلاثمائة جنيه لا غير) شاملًا كافة الضرائب والرسوم المقررة بما فيها ضريبة القيمة المضافة مقابل تنفيذه وفقاً لشروط وثائق العقد .

### البند الثالث

يلتزم الطرف الثاني "شركة الهدى لأعمال المقاولات العمومية والتوريدات - هدى على أبو الذهب وشريكه" بتنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقاً للمواصفات الفنية وذلك خلال (٨) شهور من استلام الطرف الثاني للموقع حالياً من الموانع وقد قامت الشركة بالمعاينة لموقع الأعمال محل التعاقد المعاينة التامة النافية للجهالة شرعاً وقانوناً.

*هدى على أبو الذهب*



العدد الرابع

فتم تطرف الشأنى تطرف الأول خطاب ضمان نهائى رقم 740GULF221870501 بمبلغ وقدره ٢٨٥... جنبها (فقط وقدره مائتان خمسة وثمانون ألف جنبها لا غير) صادر بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٥ وساري حتى ٢٠٢٣/٧/٥ صادر من بنك مصر فرع سمعطاً . وهو قيمة التأمين النهائى المستحق بواقع ٥ % من القيمة الإجمالية للعقد لا يرد إليه أو ما تبقى منه إلا بعد التسليم النهائي واعتماد محضر لجنة الاستلام من السلطة المختصة . ويتم احتياز ما يعادل ٥ % من إجمالي الأعمال المنفذة كضمان أعمال تظل لدى الطرف الأول طوال مدة ضمان الأعمال محل العقد ويرد إليه أو ما تبقى منه بعد الاستلام المؤقت أو نظير خطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المحلية ينتهي سرياته بعد مضي ثلاثة أيام من تاريخ حصول الإسلام المؤقت طبقاً للمادة (٤٠) من قانون تنظيم التعاقدات

السترة الناصف

يقوم الطرف الأول بصرف دفعات تحت الحساب لنطرف الثاني تبعاً لتقديم العمل  
ونذلك طبقاً للتضوابط والشروط الواردة بالمادة (٤٥) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات  
العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

العدد السادس

إذا تأخر اطرف ثالثي عن تنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقاً لما ورد بكراسة الشروط والمواصفات الفنية كهذا أو جزء منها طبقاً للمعياد المحدد بينهـ الثالث من هذا العقد يوقع اطرف الأول على اطرف ثالثي غرامة تأخير بانسبة وفي الحدود المنصوص عليها في المادة (٤٨) من قانون تنظيم التعاقـات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

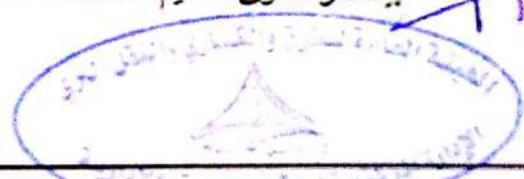
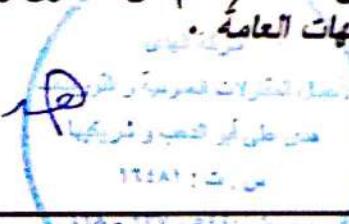
العدد السابع

إذا أخل الطرف الثاني بأي بند من بنود هذا العقد يكون للطرف الأول دون اللجوء إلى القضاء فسخ العقد أو تفريغه على حساب اطرف الثاني ، وفي هذه الحالة يصبح التامين النهائي من حق الطرف الأول والذي يكون له أن يخصم ما يستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تتحقق به بما فيها فروق الأسعار والمصاريف الإدارية من آية مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها يكون للطرف الأول أن ينحو إلى خصمها من مستحقات الطرف الثاني لدى آية جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الاستحقاق ودون حاجة إلى اتخاذ آية إجراءات قضائية وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري .

العدد السادس

إذا ظهرت أي أعمال مستجدة خارج نطاق المعايضة لا تشملها جدول الكميات للبنود والمواصفات المتعاقدة عليها وتفتقر إلى الضرورة الفنية تتفاوتها بمعرفة الطرف الثاني دون غيره فيتم التعاقد على تفاصيلها بمعرفة السلطة المختصة وبطريق الاتفاق المباشر على أن يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين بعد تحويل أسعارها وتناسبها لأسعار السوق المحلي وذلك وفقاً لما نصت عليه الفقرتين الثانية والرابعة من المادة (٦٢) من القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون تنظيم التعاقبات التي تبرمها الجهات العامة .

مکالمہ ابوالحیی



### البند التاسع

يلتزم الطرف الثاني باتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحلية ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد ، كما يكون مسؤولاً عن حفظ النظام بموقع العمل وتنفيذ أوامر الطرف الأول بأبعاد كل من يهمل أو يرفض تنفيذ التعليمات أو يحاول الفشل أو يخالف أحكام هذه الشروط وذلك خلال أربعة وعشرين ساعة من تاريخ استلامه أمراً كتابياً بذلك من مندوب الطرف الأول ، كما يلتزم الطرف الثاني باتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لمنع حدوث الإصابات أو حدوثوفاة العمال أو أي شخص آخر أو الإضرار بمتلكات الحكومة أو الأفراد ، وتعتبر مسؤوليته في هذه الحالات مباشرة دون تدخل الطرف الأول وفي حالة إخلاله بذلك الالتزامات يكون للطرف الأول الحق في تنفيذها على نفقته .

### البند العاشر

يلتزم الطرف الثاني بعمل جسات تأكيدية للتربة في الموقع المزمع إنشاء المشروع عليه وتقديم الرسومات الإنشائية التنفيذية للمشروع للاعتماد من الاستشاري والإدارة الهندسية لدى الطرف الأول والتي سيتم العمل بمقتضاه .

### البند الحادي عشر

يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على سلامة ممتلكات ومنشآت الطرف الأول أثناء القيام بتنفيذ الأعمال محل هذا العقد وإذا تسبب في إتلاف أي شيء يلزم بإعادة الحال إلى ما كان عليه ولا سيقوم الطرف الأول باصلاح التلفيات على حسابه خصماً من تامينه أو مستحقاته لديه مع تحمله المصارييف الإدارية الازمة .

### البند الثاني عشر

يلتزم الطرف الثاني باستخراج كافة التراخيص والتصاريح والموافقات القانونية الازمة لتنفيذ الأعمال من كافة الجهات الحكومية وغير حكومية بما في ذلك القوات المسلحة ، مع الالتزام بالقواعد والإجراءات المنصوص عليها في ذلك الشأن ، وكذلك كافة القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لممارسة نشاطه على أن تتحمل الهيئة تكاليف النقل الازمة للمرافق كما يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على كافة المرافق التي تكون بمكان العمل وفي حالة حدوث أية أضرار أو تلفيات بها يتحمل كامل المسئولية القانونية المترتبة على ذلك دون أدنى مسؤولية على الطرف الأول .

### البند الثالث عشر

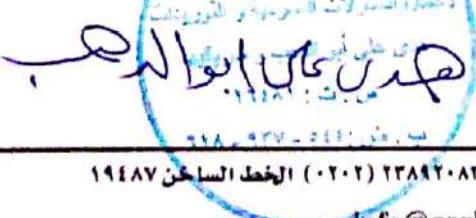
الطرف الثاني يكون مسؤولاً مسؤولية كاملة عن أي ضرر يمكن أن يصيب أي من عامليه أو الغير بسبب تنفيذه للأعمال أو من جراء فعل أي من عامليه أو احدى آلاته وتقع المسئولية القانونية المترتبة على الطرف الثاني وحده .

### البند الرابع عشر

يلتزم الطرف الثاني بجميع تعليمات اللجنة المشرفة على التنفيذ المعينة من قبل الطرف الأول وهذا اعتماد كافة التوريدات منها قبل تركيبها بالموقع ومن استشاري الجهة .

### البند الخامس عشر

يلتزم الطرف الثاني باخلاع محل العمل من المهام والمخلفات في ظرف شهر من التسلیم الابداي للأعمال محل هذا العقد وإذا أخل بذلك يقوم الطرف الأول باخلاع الموقع على حساب الطرف الثاني خصماً من تامينه أو مستحقاته المالية مع تحمله المصارييف الإدارية الازمة .





### البند السادس عشر

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرير كل منها بصدر هذا العقد هو المحل المختار لها ، وأن جميع المكاتب والمراسلات التي توجه عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافه أثارها القانونية ، وفي حال تغير أحد الطرفين لعنوانه يتغير عليه إخطار الطرف الآخر بالعنوان الجديد بخطاب مسجل بعلم الوصول ، وإلا اعتبرت مراسلته على العنوان المبين بهذا العقد صحيحة ومنتجة لكافه أثارها القانونية .

### البند السابع عشر

لا يجوز للطرف الثاني أن يتنازل للغير عن الأعمال محل هذا العقد كلياً أو جزئياً .

### البند الثامن عشر

تسري على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٦٩٢) لسنة ٢٠١٩ م وكذا أحكام القانون المدني المصري الصادر بالقانون (١٣١) لسنة ١٩٤٨ فيما لم يرد به نص خاص .

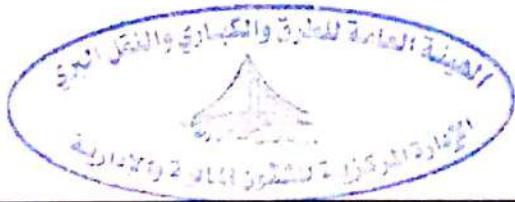
### البند التاسع عشر

للطرف الأول الحق في تعديل كميات أو حجم العقد بزيادة أو النقص بما لا يجاوز (٢٥٪) بالنسبة لكل بند بذات الشروط والأسعار دون أن يكون للطرف الثاني الحق في المطالبة بأي تعويض عن ذلك ، ويجب في جميع حالات تعديل العقد الحصول على موافقة السلطة المختصة ووجود الإعتماد المالي اللازم وأن يصدر التعديل خلال فترة سريان العقد ، وإن يؤثر ذلك على أولوية الطرف الثاني في ترتيب عطائه ، وأن تعدل مدة العقد الأصلي إذا تطلب الأمر ذلك بالقدر الذي يتناسب وحجم الزيادة أو النقص .

### البند والعشرون

تخصم الضريب والرسوم والدمغات المقررة قانوناً والمستحقة على الطرف الثاني عن هذا العقد قبل القيام بعملية الدفع الإلكتروني الصادرة له ، ما لم يقدم ما يفيد سدادها ، ودون أن يكون له الحق في الرجوع بما سدده على الطرف الأول .

ويلتزم الطرف الثاني بسداد الضريبة على القيمة المضافة طبقاً لأحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ م .



### **البند الحادى والعشرون**

يلتزم الطرف الثاني بضمان الأعمال موضوع هذا العقد وحسن تنفيذها على الوجه الأكمل لمدة ثلاثة سنوات لأعمال الطرق وسنة للأعمال الصناعية تبدأ من تاريخ الاستلام الإبداعي للأعمال وحتى الإسلام النهائي ، وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بشان تنظيم التعاقدات ويكون إخلال ببقاء الضمان المنصوص عليها في القانون المدني أو أي قانون آخر ، ويكون مسؤولاً عن بقاء الأعمال سليمة أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط التعاقد فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقوم بصلاحه على نفقة فإذا قصر في إجراء ذلك فللطرف الأول أن يجريه على نفقة الطرف الثاني وتحت مسؤوليته .

### **البند الثاني والعشرون**

تختص محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر كافة المنازعات التي قد تنشأ من جراء تفسير أو تنفيذ هذا العقد .

### **البند الثالث والعشرون**

يقر كل من طرف العقد بموافقتهم على آية تعديلات تجريها الجهة المختصة بمجلس الدولة على ما جاء بينوو هذا العقد بعد التوقيع عليه عند مرجعتها لهذا العقد .

### **البند الرابع والعشرون**

يحتفظ الطرف الثاني بحقه في صرف فروق الزيادة التي تطرأ على أسعار المواد (سولار - أسمنت حديد) وفقاً للمعاملات المحددة في عطائه لتلك البند ووفقاً لما جاء بالمادة رقم (٤٧) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ، وطبقاً للتعرifات ومعادلة القواعد الواردة في اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

### **البند الخامس والعشرون**

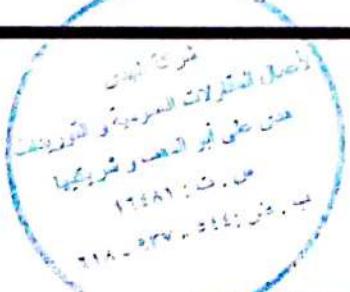
حرر هذا العقد من ثلاثة نسخ تسلم الطرف الثاني نسخة منها ، واحتفظ الطرف الأول بباقي النسخ للعمل بموجبها عند الاقتضاء والتزوم .

#### **الطرف الثاني**

##### **الهدى لأعمال المقاولات العمومية والتوريدات**

التوقيع (مختار عاصي ابوالدهب )

السيد / هدى على ابو الذهب على  
مدير وشريك



#### **الطرف الأول**

##### **الهيئة العامة للطرق والكباري**

التوقيع ( )

لواء مهندس / هشام الدين مصطفى  
رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري

